

Distr.
GENERAL

A/47/697
4 December 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البند ٦٧ من جدول الأعمال

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير اللجنة الأولى

المقرر : السيد جيرزي زاليسكي (بولندا)

أولا - مقدمة

١ - أدرج البند المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة وفقا لقرارها ٤٦/٤٢ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

٢ - وقررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٣ المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، بناء على توصية المكتب ، إدراج البند في جدول أعمالها وإحالة إلى اللجنة الأولى .

٣ - وقررت اللجنة الأولى ، في جلستها ٢ المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، إجراء مناقشة عامة بشأن جميع البنود المحالة إليها المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي ، وهي البنود ٤٩ إلى ٦٥ و ٦٨ و ١٤٢ و ٦٧ و ٦٩ . وقد جرت المداولات المتعلقة بهذه البنود في الجلسات بين ٣ و ٢١ . المعقودة في الفترة من ١٢ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/47/PV.3-21) . وجرى النظر في مشاريع القرارات المتعلقة بهذه البنود في الجلسات بين الجلستين ٢٢ و ٣٠ المعقودة في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/C.1/47/PV.3-22-30) . وفي الجلسة ٣٧ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر اتخذت إجراءات بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بالبندين ٦٧ و ٦٩ (انظر A/C.1/47/PV.37) .

٤ - وفيما يتصل بالبند ٦٧ ، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة :

(أ) تقرير الأمين العام بشأن ، تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط
(A/47/524) ؛

(ب) رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال
لدى الأمم المتحدة (A/47/307) ؛

(ج) رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال
لدى الأمم المتحدة (A/47/310) ؛

(د) رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى
الأمم المتحدة (A/47/375-S/24429) ؛

(هـ) رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لتركيا لدى الأمم المتحدة (A/47/618-S/24747) ؛

(و) رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لإسبانيا لدى الأمم المتحدة (A/C.1/47/8) .

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.1/47/L.46 و Rev.1

٥ - في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر قدمت ألبانيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وقبرص
ومالطة ومصر والمغرب مشروع قرار بعنوان "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"
(A/C.1/47/L.46) .

٦ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض مقدمو مشروع القرار مشروع قرار منقح
(A/C.1/47/L.47/Rev.1) ، وقام بتقديمه ممثل الجزائر في الجلسة ٣٧ ، المعقودة في ٢٠ تشرين
الثاني/نوفمبر . وتضمن مشروع القرار المنقح التعديلات التالية :

(أ) فقرة المنطوق ٥ ، التي تنص على ما يلي :

"٥ - تحيط علما بالنتائج المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، التي توصل إليها المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في جاكرتا في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢"

تم تنقيحها لتصبح كما يلي :

"٥ - تحيط علما بالنتائج التي توصل إليها المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في جاكرتا في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، وخصوصا بالفقرات ٣٦ إلى ٣٩ من الوثيقة الختامية بشأن القضايا السياسية المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط" :

(ب) وفي الفقرة ١٣ من المنطوق ، استعيض عن العبارة " أن يجري دراسة تستكشف وسائل" بالعبارة "أن يقدم تقريراً عن وسائل" .

٧ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/47/L.46/Rev.1 بدون تصويت (انظر الفقرة ٨) .

ثالثاً - توصية اللجنة الأولى

٨ - توصي اللجنة الأولى الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة
البحر الأبيض المتوسط

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة ، بما فيها قرارها ٤٢/٤٦ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر

. ١٩٩١

وإذ تعيد تأكيد الدور الرئيسي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في تدعيم وتعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ،

وإذ تعترف بالجهود التي تحققت حتى الآن وبالتصميم الذي تبديه بلدان البحر الأبيض المتوسط على تكثيف عملية الحوار والتشاور بغية حل المشاكل القائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وإزالة أسباب التوتر وما ينجم عنها من تهديد للسلم والأمن ،

وإذ تعترف أيضا بالطابع الذي لا يتجزأ للأمن في البحر الأبيض المتوسط وبأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوب المنطقة ستسهم إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار والسلم والأمن في المنطقة ،

وإذ تعترف كذلك بأن التطورات الإيجابية الجارية في جميع أنحاء العالم ، وبخاصة في أوروبا ، يمكن أن تسهم في تعزيز إمكانيات توثيق التعاون بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في جميع المجالات ،

وإذ تعرب عن الارتياح إزاء الوعي المتزايد بالحاجة إلى بذل جهود مشتركة من جانب جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ،

وإذ تعيد تأكيد مسؤولية جميع الدول في أن تسهم في استقرار وازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط ، والتزام تلك الدول بالامتنال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لأحكام إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة^(١) ،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء التوتر المستمر والأنشطة العسكرية المتواصلة في أجزاء من منطقة البحر الأبيض المتوسط ، التي تعوق الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة ،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن هذا البند^(٢) ،

(١) القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ، المرفق .

(٢) A/47/24 .

١ - تؤكد من جديد أن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط متصل اتصالاً وثيقاً بالأمن الأوروبي وكذلك بالسلم والأمن الدوليين :

٢ - تعرب عن الارتياح للجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط للإسهام بفاعلية في إزالة جميع أسباب التوتر في المنطقة وفي إيجاد حلول عادلة ودائمة للمشاكل المستمرة في المنطقة بالوسائل السلمية ، لتضمن بذلك انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية واحترام سيادة واستقلال جميع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وسلامتها الإقليمية ، وحق الشعوب في تقرير المصير ، وتدعو ، لذلك ، إلى الامتنثال التام لمبادئ عدم التدخل وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة :

٣ - ترحب بالجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لمواصلة المبادرات والمفاوضات ، وكذلك باتخاذ تدابير ستعزز بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في المنطقة ، وتشجع تلك البلدان على مواصلة بذل تلك الجهود :

٤ - تقر بأن إزالة أوجه التفاوت الاقتصادية والاجتماعية بين مستويات التنمية وكذلك العراقيل الأخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، ستسهم في تعزيز السلم والأمن والتعاون فيما بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط :

٥ - تحيط علماً بالنتائج التي توصل إليها المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في جاكارتا في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢^(٣) ، وخصوصاً بالفقرات ٣٦ إلى ٣٩ من الوثيقة الختامية بشأن القضايا السياسية المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط :

٦ - تشير إلى القرارات التي اتخذها المؤتمر الوزاري الثاني لبلدان غربي البحر الأبيض المتوسط ، المعقود في مدينة الجزائر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، والقرار المتعلق بمؤتمر القمة المقبل لبلدان غربي البحر الأبيض المتوسط المقرر عقده في مدينة تونس :

٧ - تحيط علماً أيضاً بوثيقة هلسنكي "تحديات التفير" المعتمدة في تموز/يوليه ١٩٩٢ والتي اتفق بموجبها رؤساء دول أو حكومات الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، في جملة

(٣) انظر A/47/675-S/24816 ، المرفق .

أمر ، على توسيع نطاق تعاونهم وحوارهم مع بلدان البحر الأبيض المتوسط وغير المشاركة في المؤتمر من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كوسيلة لتدعيم الاستقرار في المنطقة بغية تقريب الفجوة في مجال الرخاء بين أوروبا وجيرانها في منطقة البحر الأبيض المتوسط وحماية النظم الايكولوجية لتلك المنطقة :

٨ - تحيط علما كذلك بإعلان مجلس الوزراء الأوروبي التابع للجماعة الاقتصادية الأوروبية بشأن العلاقات بين أوروبا والمغرب العربي^(٤) ، الصادر في لشبونة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ :

٩ - ترحب في هذا السياق بقرار عقد حلقة دراسية تابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تحت رعاية لجنة كبار المسؤولين للنظر في مواضيع مختلفة ، من بينها البيئة أو الاتجاهات الديموغرافية أو التنمية الاقتصادية ، ومجالات أخرى للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدول المشاركة في المؤتمر والدول غير المشاركة من منطقة البحر الأبيض المتوسط ، ويظهر فيها الإطار العام لمبادئ التعاون في المنطقة ، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الختامية والوثائق الأخرى لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا :

١٠ - تحيط علما بنتائج وتوصيات المؤتمر البرلماني الدولي المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط^(٥) ، المعقود في ملقا ، اسبانيا ، في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، والذي انبثقت عنه ، في جملة أمور ، عملية تعاون ذات طابع عملي تزداد قوة واتساعا بصورة تدريجية ، وتولد زخما إيجابيا لا رجعة فيه ، وتيسر تسوية المنازعات :

١١ - تشجع استمرار التأييد الواسع النطاق من بلدان البحر الأبيض المتوسط لعقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وكذلك المشاورات الإقليمية الجارية بهدف تهيئة الظروف الملائمة لعقده :

١٢ - تحيط علما باعتماد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا مقررها زاي (٤٧) المعنون "التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط في ضوء الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا" ، وتطلب ، في هذا السياق إلى الأمناء التنفيذيين للجان الأمم المتحدة الإقليمية ذات الصلة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى ، أن يعززوا تعاونهم بشأن المسائل ذات المصلحة المشتركة لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي سيكون لها تأثير إيجابي على المنطقة ككل ، ولا سيما في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية :

(٤) A/47/310 .

(٥) A/C.1/47/8 ، المرفق .

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن وسائل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط :

١٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين البند المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" .

— — — — —